

مسألة في المسألة التي هي في
الكتاب والكتاب في المسألة

مسألة في المسألة التي هي في
الكتاب والكتاب في المسألة

كروية في السهام وتحررها فكل منهما محذور ولا عوض للرجل ولا عوض
تقتضيه العصبية قطع الطريق وقد ورد انما يتنزه في يد غيره
منابت التي هي في اليد عليه وسلم على لا فلام واجاب العوض
لغيره النساء وفيه التفصيل الذي للرجل فانه لا يجوز على ما هو
الاصل اشارة الى تقييد عموم الدواب في كلام المصنف وتقييد حال
المسابقة على غير هذه الاحكام الخمسة قوله في الاظهر هو المعتمد
قوله على قدر ولا على طيب وكلاب وغيرها فخرم مع العوض ويجوز
بغير عوض وهذا خارج بذلك الاضاحق فاما قوله وما يشبه الابل
والصبيغ والشباب وانطس في الماء والسباحة وهو العوض والمشي
بالاقلام والوقوف على رجل والمسابقة بالمسفن والاصحاب عتد
على سعة على سعة لركبته في اليد عليه على قطع من الخفة كانت
لاجل سلامه ولذلك كانا السلم وعليه عتمة في وقعه للمؤقتة
بالضمان في اي عتمة عوض وبدونه على عاياتي في المواضع
لوقال الخالصة كان اولي بل هو بالذمة الحرامات ان يري كل من
الاشعة في اي الاخر وليست سرادة هنالاه لا يصح العقد على جاه
وهي حرام ان تغلب السلامة ومثلا بالعتاق وهو عند العامة بالذال
المهملة وكذلك العيب اليه بل هو المشهور في السهام والنجمة من
يقال له الشهاب والعربية يقال لها النبل ومثلا الرماح والملايين
وعوا مسلاته والاسرى الجارية بيد او عقلم والمختص في
وقرناط في الحروب قوله ان كانت المسابقة الى هذا شروع في شرط
صحة المفضا سابقا وفيها الشتم بالمعاصرة اخذا بظاهر قول
المصنف في المناصلة معلومة وقصدهم خصها بالمسابقة على
ذات القول جملة عتمة لاجل ما ذكره بعد بقوله ويجوز للمؤقت
أحد المتسابقين والوجه كون الرجعة لكل من لم يخصص بعض
أحد العام حكم العام لا يفتني تخصيصه به فتأمل قوله معلومة
وكذا

بيل واحد فتأمل وتيل هو مرد وعنده
طوله قاله في الخالو ذكره وقاديه حصيدا
نكاح الرجل والظهور انما افترقه نيا سب ما قلته
من ضمنه والى فان كلامه في السهم مع او اظهر
فلا من من في كلامه لبيان فلا يجوز للمسابقة

وكذا مسابقة جري الفارسين مثلا ولو كانت صفة المناصلة وكذا
صفة السبق وهي في جود الخيل بالعنف وفي قولنا بل بالعتق وتشرط
لغيرين الفرسين مثلا عينا في المعين وصفه في الفرسين وبتفويض
العقد موت احدهما في الاول وببديل مثله في الثاني ويشترط ان كان
سبق كل منهما الاضطرظن قطعها المسافة وتقسيمها الى اثنين بالروية
لا بالصفة فمن قطع هو ييات كصفة المناصلة وكذا عتمة
ومنا الحواشي وهو ان عتس السهم لا يرضى بل وهو له الى العتمة
لحرم جاز يحرم غيره في العتمة فان اطلقت العتمة قلت على
الفرع ويشترط بياد قدر العتمة طول وعرضا وقامه في
ذمسه وعن الاضاحق لم يقبل فيها عرب والذلال وثوقه
عند العتمة ليشتم على من وقع منه الصواب او الخطاء وليبي
لها مدح المصيب ولانهم الخفي لانه في الاستئناف وليس لاحد
الزمين الى فتحة على صاحبه ولا الرجوع عليه ويشترط الترتيب
بين العربي وبين النابري منها او اجماعا كالمبارزة او العاطفة
مشروطا ويجوز العقد على اقل العوض وهو سهم وسهم فان كسر
احدهما عدلا كان يبدى احد النابريين بعد معلوم من عدد
المعلوم عمل بشرطها ولا يشترط تقييد فوس وسهم فان عين
احدهما تقاويان ابدالها بمثله من نوعه فان شرط عدم ابدالها
ففسد العقد قوله واعلم ان عوض المناصلة الى مؤقتة لكل من
انتم وخصم من المسابقة لا تقتضيانا المص عليها والاف العوض
في المناصلة وان كان يجوز في المسابقة الى مؤقتة لكل من
انتم وخصم من المسابقة لا تقتضيانا المص عليها والاف العوض
وان سبقتك بما سبقتك في ذلك فلي عليك كما اولاد من الخيل
في هذه قوله ويجوز العوض اي يذكر حال العقد ويجوز ان يكون
مذاصبي ولو من الاعام من بيت المال وعلى كل يلزم العقد

مسألة في المسألة التي هي في
الكتاب والكتاب في المسألة

مسألة في المسألة التي هي في
الكتاب والكتاب في المسألة